٩

السياق الثقافي لأنماط السلوك وتوجهات التنمية المستدامة في المجتمع العراقي

دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد

The cultural context of behavior patterns and sustainable development trends in Iraqi society

Anthropological study in the city of Baghdad

كلمات مفاتيح: العنف، التنمية المستدامة، الثقافة

Keywords: violence, sustainable development, culture

أ.د عبد الواحد مشعل

م.م سناء صالح عبد علي

Assistant teacher, Sanaa Saleh Abdel Ali

المستخلص

تُعد أهداف التنمية المستدامة، المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى "الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المتصلة بها من في كل مكان". لكن "محاربة الحرب". على قول جوشوا غولدشتاين - لا تسير على ما يرام. إذ شهدت السنوات العشر الأخيرة زيادة في النزاعات المسلحة وأحداث العنف ضد المدنيين وغير ذلك من أشكال العنف الأخرى على مستوى العالم، بعد عقود من التقدم تجاه تخفيف عبء النزاعات العنيفة عن كاهل العالم. واقترنت هذه الزيادة بأزمة عالمية لم يسبق لها مثيل من التشرد والتدهور المريع في أوضاع حياة الناس في المناطق المنكوبة بالنزاعات.[1]

Abstact

The Sustainable Development Goals, included in the 2030 Agenda for Sustainable Development, promise to "substantially reduce all forms of violence and related mortality everywhere." But "fighting war." In the words of Joshua Goldstein – it's not going well. The last ten years have witnessed an increase in armed conflicts, incidents of violence against civilians, and other forms of violence worldwide, after decades of progress towards reducing the burden of violent conflicts on the world. This increase was coupled with an unprecedented global crisis of displacement and a terrible deterioration in the living conditions of people in conflict-stricken areas.

المقدمة

يُعد العنف المجتمعي ظاهرة سلوكية إيذائية تقوم على إنكار الآخر، وتلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً فيها.. ويتم من خلالها استعمال العنف اللفظي أو الجسدي والاعتداء على الآخرين والتطاول على القانون من أجل تحقيق مصالح شخصية غير مشروعة، ليس من المبالغة لمن يرى بأن القرن العشرين بعد الميلاد ربما كان القرن المكافئ للقرون الخمسين الماضية من تاريخ العراق لأهمية أحداثه وصداماته الدموية وكثافتها وتزاحمها. فقد تماثلت الأحداث الدامية وافعال العنف من بعضها البعض وتداخلت في كثافة مرعبة لتشكل ما يشبه المسلسل المستمر من أعمال الرعب والوحشية والفوضى والاضطرابات والقتل. بل وماتلاه في مطلع القرن الـ(٢١) ومافيها من احتلال العراق ومالحقه من احداث عنف واضطرابات سياسية ومجتمعية، فضلا عن سطوة التنظيمات المسلحة الخارجية كتنظيم القاعدة وماتمخض عنها من مسميات إنتهاءاً بعصابات داعش التكفيرية التي انهكت محافظات العراق من التخريب والدمار والافساد ، اعادت العراق لفتة الظلام وسوق النخاسة في بيع السبايا العراقيين من اناث وذكور في سوق العبيد والمتاجرين بالبشر، ولعل ما زاد من سوء قسوة تلك الأحداث و مأساويتها وشراستها هي الابتكارات الحديثة وما رافقها من تطور هائل وسريع في طرق وآليات الموت والقتل القادرة على الإزهاق أعداد أكبر من الأرواح البشرية إضافة إلى تطور أساليب وادوات التوثيق والتسجيل المكتوب والمرئي

للوقائع والأحداث التراجيدية والتاريخية، قد يكون من النادر أن يذكر العراق وأهل العراق في حديث من الاحاديث بين الناس دون أن تذكر ظاهرة العنف والدموية اللصيقة بتاريخ هذا الشعب وهذه البلاد، والأمر الغريب والمثير ان العراقيين لم يعودوا يجدون في وصفهم ووصف بلادهم بالعنف والقسوة والدموية أية غضاضة او منقصة أو احراج مخجل بل ربما وجد البعض منهم تلك الأوصاف مدعاة للقوة والعنجهية والمباهاة، ولعل السبب في ذلك ان العراقيين وحتى بعض السياسيين والمثقفين منهم لم يستشعروا فظاعة المأزق المظلم الذي مازالوا يسيرون فيه منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، وربما لم تتجسم أمام أعينهم حتى الآن حجم الخسارات البشرية والمادية والحضارية التي قدمتها بلادهم بسبب معايشتها القهرية شبة الدائمة للعنف الدموي خلال مراحل التاريخ المختلفة منذ الألف الرابع قبل الميلاد، ومن المرجح ان هذا الانطباع السائد في اذهان وخواطر الناس عموماً عن العراق والعراقيين والتصاق العنف الدموي بحياتهم لم يأت اعتباطاً أو مصادفة بل لأسباب حقيقية وواقعية، فلعل بالامكان القول أن حجم الدماء البشرية التي سالت وأريقت قسراً في تاريخ بلاد الرافدين قلما وجد لها نظير في أي بلد من بلدان العالم ويبدو أن موجات أخرى مرعبة من العنف الدموي مازال يمكن توقعها في هذه البلاد المبحرة نحو العنف والمواجهات الدموية بعيداً عن السلام الاجتماعي الداخلي والوفاق السياسي الوطني والوئام القائم على المحبة والتسامح والتعايش المستقر بينهما وبين العالم الخارجي.

المبحث الاول :اهم نظريات العنف وتحديات التنمية ومؤشراتها

اولا- نظريات العنف :

١. نظرية لورنزLornz : يرى لورنز أن ثمة نزعة فطرية بالسلوك العدواني لدى الكائنات الحية ومن بينهم الانسان وافترض وجود طاقة تعمل كطريقة هيدروليكية تشبه عمل البارود.. فالبارود لاينطلق الا اذا ضغط الاصبع على الزناد كذلك الطاقة تتجمع داخل الانسان ولاتنطلق إلا بتاثير مثيرات خارجية تعمل كعمل الاصبع في الضغط على الزناد، فتنطلق الطاقة وتتفرغ في سلوك عدواني(ضرب- سب – قتل)، فمثيرات العدوان في البيئة تعمل كمفتاح إطلاق للطاقة الغريزية الداخلية كما ربط غريزة العنف بحاجة الانسان للتملك والسيطرة[2]

٢. نظرية التحليل النفسي: هناك عدة وجهات نظر حول العنف يقول بها المحللون النفسيون على اختلاف نزعاتهم ، إنطلاقا من اراء (فرويد) وما حدث بصددها من انشقاقات . يقول فرويد بغريزتين اساسيتين توجهان المتعصب وتمدانه بالطاقة الحيوية. غريزة الحياة وهي منبع الطاقة الجنسية، وغريزة الموت التي تهدف الى التدمير عندما تتركز في المتعصب .

٣. نظرية الاحباط: هي من اشهر النظريات التي حاولت تفسير السلوك العدواني ، واصحابها دولارد ومساعدوه ، وتنطلق هذه النظرية من ان الانسان ليس عدوانيا بطبعه وانما يصبح كذلك نتيجة الاحباط. فالعنف وظيفة من وظائف الذات الفطرية لتحقيق حاجاتها التي تتعلق بالحياة وحفظ الامن. ولاتظهر تلك الميول الابتدخل من البيئة ، اساسه العرقلة والاحباط [3]

٤. نظرية التعلم :

من اشهر القائلين بها باندورا الذي توصل الى ان السلوك العدواني سلوك متعلم شانه شان اي سلوك أخر . ويتم التعلم عن طريق الملاحظة والتقليد والتعزيز، من الاشخاص المهمين في حياة الطفل مثل الوالدين والاقران والمعلمين بالاضافة الى وسائل الاعلام .[4]

٥. نظرية سمة العدوان:

ثانيا - تحديات التنمية ومؤشراتها

١- تحديات التنمية: لقد أثرت الحروب والنزاعات في التنمية المستدامة في العراق بشكل واسع وقد جاء في سياق التقرير الاقليمي [5] لقد صدر في عام ٢٠٢٠ تقرير تشاركي بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وهو من ضمن برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية والذي يمول من صندوق الأمم المتحدة لتنمية لأمن البشري.

وقد ذكر التقرير إن العقد الماضي شهد تزايدا حاداً للنزاعات في مختلف انحاء المنطقة العربية، وقد تبين إن هذه النزاعات أكثر عنفا وطولاً وصعوبة ، مما ألحق ضرراً كبيرا بالأمن البشري وتوجهات التنمية المستدامة، وقد أدى الأثر المتراكم للنزاع الى فقدان مئات الالاف من الأرواح وتدمير الممتلكات والبنى التحتية وتهجير الملايين وتزايد عدم المساواة، الأمر الذي أدى الى تفاقم مواطن الضعف بمختلف أبعادها، وأدى الى تهالك قابليات الدولة والافراد على مواجهتها والتكيف معها، وهو ما أدى الى تقويض استحقاقات التنمية واستدامتها، وصعوبة تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كما مخطط لها.

تتفاوت كلفة النزاع في متعلقات التنمية المستدامة وإن كانت مترابطة في كثير من الأحيان فيمكن أن يؤدي النزاع الى شح الموارد الطبيعية وقلة رأس المال البشري وارتفاع نسبة البطالة، وخفض الانفاق العام الاجتماعي في وقت يكون المجتمع بأمس الحاجة اليه.

وقد شهد الوطن العربي وخصوصا العراق صراعات ونزاعات وحروب مدمرة اتت على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دفع البلد خسائر فادحة، وحسب التقرير الإقليمي الى إن الكلفة الاقتصادية لاعمال العنف والصراعات شهدت مستوى مرتفع جداً، كما موضحة في الشكل الاتي

من ناحية اخرى، تسببت النزعات والصراعات في انهيار المؤسسات النظامية الأمر الذي أدى الى نمو الاقتصاد غير النظامي، مما ارتد بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية النظامية، فغالباً

ما تتلكأ الشركات والمؤسسات العامة، ويتحول العمال الى القطاع غير النظامي للحفاظ على سبل العيش.

وأشار التقرير الى إن استمرار العنف والصراع والنزاعات أدت الى ارتفاع النزوح القسري للسكان وأدت الى تعقيد الخلل في العوامل البنيوية المحددة للفقر والحيلولة دون الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية، بما في ذلك العمل والصحة والتعليم والأمن، ويوضح التقرير ان اللاجئون والنازحون.وعلى الرغم من انتهاء حالة الصراع في العراق إلا إن ٣,٥٪ من سكان العراق هم نازحون، ويقيمون على مقربة من النزاعات العنيفة ويعيشون في مخيمات، الأمر الذي يولد حالة من انعدام الأمن البشري ويعظم حالات الفقر ويعيق الوصول الى الخدمات الأساسية ويزيد الضغط على الموارد المحلية ومن ثم تفاقم التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة. وأشار التقرير الى إن نمو الشبكات الاجرامية ظاهرة مقلقة قللت من سيادة القانون وظروف الأمن والاستقرار الاقتصادي اللازمة للتنمية المستدامة، فتدهور قدرة الدول على فرض رصد ورقابة فعالة على حدودها خلقت حوافز مريحة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ومثلت بيئة خصبة للأنشطة الاجرامية المتفاقمة[٦].

وقد اصبحت الشبكات الاجرامية والجريمة المنظمة والتعاملات المالية غير المشروعة من المخاوف العالمية التي تتحدى سيادة القانون وتُهدد التنمية المستدامة على جبهات منها، تقويض سيادة القانون وحرمان الحكومات من الإيرادات ونشر الفساد ومزاحمة النشاط الاقتصادي المشروع[٧].

ومن هذا المقتضى، شدد مجلس الأمن مراراً وتكراراً على هذه الروابط المتبادلة بين الجريمة المنظمة والتنمية المستدامة، وقد تناول هذه الظاهرة وأصدر العديد من القرارات، الشكل الاتي القرارات المتعلقة بالجريمة المنظمة في العراق للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٩

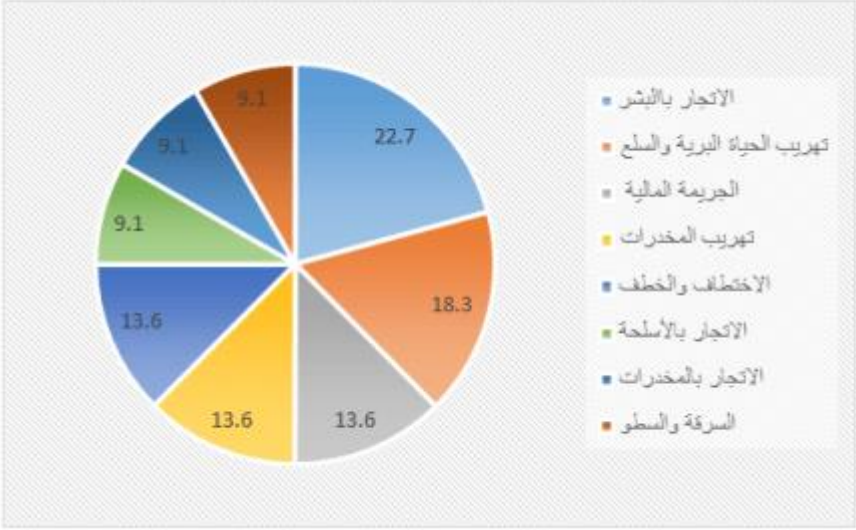

شكل يمثل قرارات مجلس الامن المتعلقة بالجريمة المنظمة بحسب نوع الجريمة خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩ الخاصة بالعراق، أما من ناحية الفقر وانعدام الأمن الغذائي فقد أشار التقرير الى إن هاتان الظاهرتان متفشيتان في البلدان العربية وتُشيران وبوضوح الى الآثار الواسعة النطاق للنزاع الواسع النطاق على مدى عشر سنين الماضية.

ومن ناحية التعليم والذي يُعد عنصر حاسم للنمو الاقتصادي والتخفيف من شدة الفقر، أشار التقرير الى إن عدم حصول الأطفال على التعليم يعرضهم للتشرد والاستغلال الجسدي والنزاع ويعيق حصول الأطفال على التعليم عن طريق تقويض نظم التعليم وخلق حواجز أمام وصول السكان المتأثرين بالنزاع، وفي الدول التي تشهد نزاعات أدى دمار المدارس وانحسار في عدد المدرسين الى تقويض نظم التعليم واعاقة القدرات على توفير فرص الحصول على تعليم، ويشكل تدهور البنية التحتية تحدياً لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو المستقبل.

وفقاً لدراسات اليونيسف والبنك الدولي ووفقاً للمعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس من المتوقع أن يتمكن التلميذ العراقي من إكمال ٦,٩ سنوات فقط من التعليم المدرسي مقارنةً بـــ ١١,٣ سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وإذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار مقدار التعلم الذي يحصل عليه التلميذ فعلياً مُقاساً من خلال الاختبارات المعيارية فإنه يحصل على ما يعادل ٤ سنوات دراسية فقط بالمقارنة مع ٧,٦ سنة لدول المنطقة، ونتيجة لذلك فإن ٢,٩ من مجموع ٦,٩ سنة يمضيها التلميذ العراقي في المدرسة (أي ٤٠٪) تُعد مهدرة ولا تفضي الى مهارات إنتاجية يحتاجها عندما يلتحق بصفوف القوى العاملة، وتخفي هذه المعدلات الفروق الكبيرة المرتبطة بالموقع الجغرافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

٢-مؤشرات التنمية المستدامة :

تتركز مؤشرات التنمية المستدامة حول العديد من القضايا الرئيسية التي يمكن اجمالها بالآتي) المساواة الاجتماعية ,الصحة العامة ,التعليم , النوع الاجتماعي (Gender) ,انماط الانتاج والاستهلاك , السكن, الغلاف الجوي ,البحار والمحيطات والمناطق الساحلية ,المياه العذبة ,التنوع الحيوي ,النقل ,الطاقة ,النفايات الصلبة والخطرة , الزراعة ,التكنولوجيا الحيوية ,التصحر والجفاف ,الغابات ,السياحة البيئية ,التجارة ,القوانين المساندة والاطر النظرية و المؤسسية)

تتنوع مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد مصاديقها باختلاف الموضوع والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ومؤسسية , فالعملية تفاعلية مشتركة إذ ان تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال توفير الصحة و التعليم المناسب وتمكين المرأة وإشراكها في التنمية الاقتصادية ليس بأقل اهمية من المبادئ الاخرى الاقتصادية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة . ومن اجل تطوير مؤشرات التنمية المستدامة فلقد قدمت مساعي حثيثة وعظيمة منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل كامل ودقيق عن التنمية المستدامة , وكان من اهم تلك المساعي هو اقتراح لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة ,إذ اقترحت مؤشرات اللجنة المذكورة ٥٨ والتي قسمت حسب ابعاد التنمية المستدامة على اربعة اقسام (اقتصادية وبيئية واجتماعية ومؤسسية)[٨].

أ. التوجه التكنلوجي لتلبية احتياجات البشرية

الحياة الانسانية بصورة عامة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا بالبيئة الطبيعية التي يعيش فيها، ويعتمد عليها، وقد ساهم التطور الصناعي وثورة المعلومات والاتصالات إلى حد كبير في تدهور

البيئة، ونضوب الموارد الطبيعية، وتوسع الفجوة الاقتصادية والتقنية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وتعتبر التنمية المستدامة واحدة من أهم التحديات المجتمعية في القرن الحادي والعشرين، وتهدف إلى تطوير المدن والمجتمعات والأعمال التجارية والصناعية لتلبية احتياجات البشرية في الوقت الحاضر، مع المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها. ويتمثل أحد الاتجاهات العالمية التي لها آثار كبيرة على التنمية المستدامة في التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والعولمة الرقمية.

ب. التكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة

تقدم الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات بدائل متنوعة عن السفر ونقل البضائع، وتحولًا رئيسيًا في انماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة والخدمات الأقل استخدامًا للموارد. هذه التغييرات يمكن أن تقلل إلى حد كبير من التأثير البيئي للأنشطة الصناعية والتجارية، وبالتالي تسهم بشكل اساس في التنمية المستدامة.

يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تقليل النفايات، حيث يمكن للخدمات الإلكترونية أن تحل مكان المنتجات المادية، التي تتراكم فيما بعد على شكل نفايات يصعب التخلص منها بشكل سريع وفعال، خير مثال على ذلك يمكن تقليل النفايات الورقية من خلال الاعتماد على الوثائق الإلكترونية، وخدمات البريد والتوقيع الإلكتروني، كما يمكن للتجارة الإلكترونية أن تقلل من الآثار الضارة التي تنتجها المتاجر التقليدية، سواء من حيث استهلاك الطاقة، أو المخلفات الناتجة عن تشغيل هذه المتاجر، هناك تقديرات لدراسة حالة لمتجر أمازون (amazon.com) اوضحت ان استهلاك طاقة المباني التجارية لكل كتاب يتم بيعه، يزيد على١٦ ضعفًا في المتاجر التقليدية مقارنة بالمتاجر الإلكترونية[٩].

بالاضافة الى عامل آخر يعمل على تقليل استخدام المباني التجارية، وبالتالي تخفيض النفقات وتقليل استهلاك الطاقة فيها، يتمثل بالعمل عن بعد، وإنجاز المهام والتواصل مع الإدارة من خلال شبكة الانترنت، بالاستفادة من خدمات التواصل عبر الانترنت، واستخدام تطبيقات وخدمات تخزين ، وهو نهج باتت تتبعه شركات تجارية عديدة، نظرًا لأهميته الاقتصادية بالدرجة الأولى، وما يحققه من وفرة كبيرة في تكاليف تجهيز وتأسيس المباني، وتوفير الطاقة لها، إضافة إلى زيادة الإنتاجية التي قد يسببها العمل في مكان أكثر راحة وهدوء بالنسبة للعاملين عن بعد.

٣. البيانات من أجل تحقيق التقدم التنمية المستدامة

من اجل تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة يحتاج اصحاب القرار إلى بيانات وإحصائيات دقيقة ومصنفة ، يمكن الحصول عليها واستخدامها بسهولة. وقد ساهمت الثورة المعلوماتية في دعم وتطوير وسائل جمع وتحليل البيانات والاستفادة منها في وضع سياسات على المدى البعيد لتحقيق الاستدامة البيئية، على سبيل المثال جمع البيانات المتعلقة بتغير المناخ، والبيانات الصحية الخاصة بانتشار الأمراض والفيروسات، وتحليلها ومعالجتها وتخزين النتائج بسرعة وكفاءة، بما يسمح لكافة أفراد المجتمع، والجهات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية بالمساهمة ببياناتهم وخبراتهم وتقنياتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن لتقنية المعلومات أن تسهّل من عملية الوصول السريع والسهل والعادل والفعال إلى المعلومات والمعرفة المتراكمة، وفرص التعليم، والمبادرات الاجتماعية، من خلال استخدام شبكة الانترنت، والمعلومات المتوفرة على الفضاء السيبراني الواسع. تعمل معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها ومشاركتها في شكل إلكتروني، دون

أي قيود مكانية أو زمنية، على تمكين أفراد المجتمع من الحصول على معلومات فورية وفقًا للاحتياجات المرغوبة من رفع قدرات المجتمع وتنميته.

١- القضاء على الفقر:

تعمل الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض على تأمين إمكانية الوصول إلى أدوات وخدمات مالية معتدلة التكلفة، والتي يمكن أن تساعد في زيادة فرصهم الاقتصادية. أما بالنسبة للأسر التي تعيش في فقر مدقع، فإن الجمع بين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز سبل العيش، وشبكات الأمان، يمكن أن تساهم في تحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل، مع ضرورة توفير الامن السيبراني للأفراد والمؤسسات لاستشراء شبكات الهكر والمبتزين ، والسراق الالكترونيين المتمكنين من التكنولوجيا الحديثة لاسيما عبر الشبكة العنكبوتية وتوفر الخدمات عبر برامجها ومواقعها.

من جهة أخرى، يساعد جعل أسعار الاتصالات مناسبة وفي متناول اليد، التقنيات الرقمية في مضاعفة فرص التنمية للفقراء وتمكين المرأة والمجتمعات المهمشة. يمكن أن يكون لنشر انترنت النطاق الواسع broadband تأثيراً واضحا على تطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي خلق أسواق جديدة، وتشجيع الابتكار ودعم الاقتصاديات ، ومن خلال التمديد، المساهمة في خلق الوظائف والقضاء على الفقر.

٢- القضاء على المجاعة:

تدعم الخدمات المالية الرقمية المزارعين الذكور والاناث إلى حد كبير، خاصة من حيث تسهيل الحصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج ، وبأقل تكلفة، مايساهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. من جهة أخرى، توفر الخدمات المالية الرقمية منصّات تحويل غير معقدة وموثوقة، بالاضافة الى منافع اجتماعية لمن يعانون من سوء التغذية بطريقة اكثر فاعلية وأسرع وأكثر أماناً. كما يمكن تحسين الإنتاجية الزراعية المنخفضة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية لترشيد استهلاك المياه من خلال طرق الري الحديثة والمعاملات المحفزة للنمو وابادة الطفيليات والافات والاوبئة، ماجعله أكثر كفاءة، وإنتاج اسمدة آمنة وفعالة.

اذ يُمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الأمن الغذائي من خلال إعطاء المزارعين إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات والتنبؤات التي تخص الحالة الجوية، وكذلك واستشارات الزراعة والحصاد والري الموجه والخدمات اللوجستية والتخزين والتسويق، مما يساعد على زيادة المحصول والمحافظة على حيوية التربة وتقليل النفايات و تحسين الكفاءة .

٣- الصحة العقلية والنفسية والرفاه

تساهم المدفوعات والتمويل الدعمي في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية منخفضة الكثافة. ويقدم التمويل الرقمي للأسر التعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية. وعلى سبيل المثال ، تتيح المدخرات الرقمية والتأمين للأسر مواجهة نفقات الرعاية الصحية المفاجئة[١٠] .

اذ تُمكّن التقنيات الرقمية ربط العاملين في المجال الصحي بالمعلومات وخدمات التشخيص الدقيق، في حين يمكن أن تساعد التحليلات في وضع توقعات حول تفشي الأمراض واستخدام الخدمات الصحية، ومعرفة المرضى، والإدارة الشخصية المستمرة للأمراض والفعاليات الصحية.

٤- توفّر التعليم الجيد:

ان التمويل الجيد عبر منافذ حكومية ومحلية يساعد الأسر ذات الدخل الحدود على التحكم بشكل أفضل في نفقات التعليم، وتعمل المدارس وأنظمة التعليم الوطنية على تحسين إدارتها المالية، وهو ما يوفر الموارد لدعم الكوادر التعليمية وتوفير المواد والتقنيات التعليمية التي تعمل على تحسين النتائج التعليمية. كما تسمح المدفوعات الرقمية للعائلات بالتوفير والدفع مقابل التعليم، وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية اكثر شمولية وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج أعمال يمن ان تكون استدامة.

ومن ناحية اخرى، تمهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطريق للتعليم عن بعد وخلق فرص للتعليم المستمر للكبار. إن توفّر تعليم عن بعد ذي جودة عالية يمكن أن يؤدي إلى أداء تعليمي أفضل واكثر تطورا. تقدم منصات التعلم الإلكتروني طرقاً جديدة للتعلم وإصلاح المدارس، ومؤسسات التعليم العالي وغيرها من المرافق التعليمية، مما يجعل التعليم أكثر سهولة لجميع الناس، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة و الأطفال في المجتمعات الهشة وكذلك في مرحلة الازمات كما في مرحلة ازمة كورونا.

٥- العمل على المساواة بين الجنسين:

تساعد الخدمات المالية النساء من الحصول المزيد وإدارة الموارد والأصول. يُعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بينهما ودفع النمو في تحقيق القدرة المالية للمرأة عاملاً اقتصادياً رئيسياً. تمنح الخدمات المالية الرقمية النساء القدرة على التحكم في مواردهن المالية بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والسرّي إلى حساباتهن المصرفية. تساعد القنوات الرقمية في جمع بيانات مفيدة عن سيدات الأعمال وهو ما يؤدي إلى فهم احتياجاتهن وتقييم أفضل لمدى ملاءمتهن الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع البيانات المصنفة حسب الجنس يساعد صانعي السياسات على تطوير سياسات تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة ومقدمي الخدمات لتصميم منتجات مالية رقمية التي تستهدف النساء وتأخذ احتياجاتهن الى ناحية اكثر تركيزا. كما ويمكن عبر الولوج إلى عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتعزز المساواة الاجتماعية وتمكين المرأة والسماح للنساء والفتيات بالوصول معلومات وتقنيات ذات أهمية لانتاجهن الاقتصادي والصحة الإنجابية والرفاه الاجتماعي وصناعة القرار، وكذلك إشراك المرأة في التخطيط والتصميم العمراني. يمكن تعزيز طرق العيش المستدامة للنساء من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق والتعليم والتدريب والتوظيف.

٦- المياه النقية والنظافة الصحية:

ان استخدام القنوات المتطورة للقياس والدفع يقلل من تكاليف التشغيل ويؤمن التدفقات النقدية، ويساعد مقدمي الخدمات على توسيع خدماتهم وإتاحة إمدادات أوسع من المياه الصالحة للشرب للعملاء في المناطق الريفية. اذ أن التقنيات الرقمية ضرورية في ضمان توفر واستدامة إدارة

المياه والصرف الصحي للجميع. هذا مهم بشكل خاص لإدارة ترشيديه للمياه، وصيانة أفضل وأقل تكلفة وتحسين جودة الخدمة للعملاء.

٧- طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة:

تعمل أنظمة الدفع الحديثة على تقليل تكاليف التشغيل وبالتالي تزيد من إمكانية توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع. اذ تقدم الحلول الرقمية مثل الشبكات الذكية والمباني والمنازل المتطورة والخدمات اللوجستية للقطاعات الأخرى من الاقتصاد في تحسين كفاءة طاقتهم واستهلاك طاقة أقل. تسخير مصادر الطاقة المتجددة يرتكز على استخدام التقنيات والابتكارات الحديثة، وإنشاء المرافق حيث تقع الموارد ومراقبة الكفاءة في استخدام الطاقة بأشكالها المتنوعة.

٨- نمو الاقتصاد

تتيح الشركات لموظفيها وزبائنها وشركائها التجاريين قنوات مباشرة للشمول المالي من أفضل التقنيات المتاحة والمدفوعات التجارية، وهو ما يعظم من الفرص الاقتصادية. توفر الخدمات المالية الرقمية أيضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقليل تكلفة في التعاملات المالية وزيادة الحصول على التمويل.

يمكن أن تساعد التقنيات الرقمية المتعلمين من فئات الشباب في تحديد الفرص الاقتصادية، مع الاخذ بالاعتبار أن الابتكارات التكنولوجية مترافقة مع حسّ المبادرة، تُمكن الناس الاذكياء من الانخراط في العمل عن بعد والمساهمة القيمة العالمية. تقدم التقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً رائعة لريادة الأعمال و إنشاء الشركات الناشئة، وتساعد على جذب الاستثمار وخاصة في مجالات ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. تقدم التقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ادوات جديدة للعمل وتعزيز فرص العمالة بالتساوي.

٩-الصناعة والاختراع والبنية الأساسية:

يساعد التمويل الرقمي الشركات الصغيرة على النمو والابتكار وخلق أسواق جديدة، والتي يمكن أن تدفع نمو الاقتصاد الرقمي. تساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في ارشفة أو انشاء تاريخ لمدفوعاتها ونتائجها الائتمانية والتي تشكل ضماناً لها وتسهم في رفع حجم الوصول إلى التمويل في المستقبل. اذ تستمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لعب دور أساسي دور في بناء والحفاظ على بنية تحتية اكثر مرونة، وفي تعزيز تصنيع مستدام وشامل، وفي دعم الاختراع والابتكار في مجتمعات المعلومات والمعرفة الناشئة، التي تعتمد على الوصول المفتوح إلى البحث الأكاديمي والشفافية اتخاذ قرارات حكيمة، والسلطة للتعاون عبر الإنترنت لدعم الابتكار المشترك بين القطاعات والتعلم والعمل عن بعد من مكان السكن.

١٠- الحد من حالات عدم المساواة:

ان التمويل العادل بين الافراد يلعب دوراً في الحد من عدم المساواة، اذ يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة حجم الدخل، وتحسين المرونة المالية في الوصول إلى فرص اقتصادية واجتماعية جديدة. تزيد الاسهامات المالية الرقمية من الإنتاجية ودخل العائلة الريفية من خلال ربط العائلة بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الصغيرة. وعلى سبيل المثال، قد تساعد التكنولوجيا في تقليل عدم المساواة من خلال توفير الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التقنيات الإلكترونية أو التعليم عبر الإنترنت. كما ويمكن أن تساعد التقنيات الرقمية في تقليل عدم المساواة داخل وبين البلدان، خاصة عند استخدامها للمساعدة في تقديم المعلومات والمعرفة، وعليه، التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشرائح المبعدة عن الحياة العصرية في المجتمع، بما في ذلك أولئك الذين يعانون من ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك النساء والفتيات.

١١- مدن عصرية ومجتمعات محلية ومستدامة:

تقدم القروض العقارية الصغيرة، تسهيلات جنباً إلى جنب مع توفير خدمات الدفع الرقمية، وعلى المقيمين في اماكن السكن العشوائي الاستثمار فيها من أجل الحصول على سكن لائق. كما وتسمح المدن العصرية المتطورة بتسخير مختلف التقنيات لجمع وتحليل البيانات وتقييم الأولويات وتحديد التحديات المحتملة واعتماد ما يلزم من تدابير للتغلب عليها. ومن الضروري ان تخطو الحكومات المتعاقبة على حكم البلد خطوات في هذا الجانب من أجل السعي نحو حلحلة المشاكل السكنية التراكمية للمجتمع، عبر خطوات جادة في توفير افضل فرص للسكن لجميع افراد الشعب لاسيما ذوي الامكانيات المحدودة ، لاسيما وان مجتمعنا مر بأزمات كبيرة على جميع الاصعدة والمستويات ما انعكس سلباً على الجانب المعاشي والسكني، وماتمخض عنه من مشاكل اجتماعية تمتد اثارها للمدى البعيد .

١٢- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: يمكن ربط الاستهلاك والإنتاج المسؤولان بالتداعيات الاجتماعية والايكولوجية فضلاً عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتاج الهواتف الذكية، وظروف العمل في استخراج المعادن التي تستخدمها الأجهزة الرقمية. وكذلك تعزز التقنيات الرقمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تحسينات مرتبطة بالمنتج، واعتماد اساليب ذكية في مناشط مختلفة مثل الزراعة والنقل والطاقة والتنافس في سوق العمل والترويج.

١٣- العمل في التغير المناخي:

يعمل الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومة على معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، خصوصا عبر تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة، لاسيما مع تطور التطبيقات الذكية، في مجالات الطاقة والنقل والمباني والتصنيع والخدمات الذكية والزراعة في معالجة تغير المناخ والتخفيف من آثارها. يمكن لتكنولوجيا المعلومات تحسين سلاسل القيمة وتقليل استخدام الموارد والاعتماد على البدائل وتقليل النفايات المنتجة. كما أنها تلعب دوراً مهماً في مشاركة معلومات المناخ والطقس ، وأنظمة التنبؤ والإنذار المبكر، ودعم المرونة والتكيف في التغير المناخي[١١].

١٤- الحياة في المياه والبر

تساعد التقنيات المتطورة في استدامة والحفاظ على البحار المحيطات. تعطي مراقبة الأقمار الصناعية بيانات عالمية دقيقة وفي الوقت المناسب، وتحسين المساءلة، بينما يمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل التنوع البيولوجي والتلوث، وأنماط الطقس وتطور النظام البيئي

وللمساعدة في التخطيط واستراتيجيات التخفيف والتكيف، كما وتلعب دور دوراً كبيراً في الحفظ والاستخدام المستدام للنظم البيئية للأرض ومنع خسارة التنوع البيولوجي. وتعمل على تحسن الكفاءات في استعادة الأراضي من خلال تقنيات الاستشعار وجمع البيانات وتحليلها وتصنيفها.

١٦- الحوكمة والمؤسسات القوية:

يمكن للحكومات استخدام التقنيات للتواصل بشكل أفضل مع مواطنيها من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية، وتطوير مشاركة أصحاب المصلحة وإدارة المعلومات. وتعمل أنظمة المدفوعات الرقمية على تحسين شفافية وتسهيل المعاملات من الحكومات وإليها بشكل كبير، وتساعد على رفع مستوى المساءلة بشأن استخدام الحكومات للأموال العامة بموثوقية، وهو ما يتيح زيادة الأموال المتاحة للخدمات والاستثمارات والتحويلات العامة. ومن الاهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة لاسيما بإنشاء السجلات من المعاملات الرقمية التي تعتبر أكثر شفافية وقابلية للتدقيق، مع السرعة بالاداء والانجاز، الذي يساعد على مساءلة الحكومات وغيرها عن كيفية استخدام الأموال العامة. وقد أثبتت تلك التقنيات أنها أداة قوية في العديد من المجالات مثل مراقبة العملية الانتخابية والتداول في سوق الاموال والتعاملات، فضلا عن التواصل والاتصال بين المؤسسات والافراد وسير المعاملات.

نستنتج أن للتطور العلمي والتكنولوجي دور مهم وأساس للتنمية الصناعية والزراعية والبشرية، إذ أثبتت الدراسات أنه يزيد من متوسط إنتاجية العمل بنسبة (٢٥٠%) خلال عدة سنوات، أما في حالة غيابها فأن مستوى الإنتاجية سيرتفع ١(%)، وهذا يتطلب إعتماد سياسة علمية والتي هي عبارة "عن مجموع التشريعات والإجراءات النهضوية التي تتخذها الدولة لتنظيم القدرة العلمية والتكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلاد "والهدف منها هو الإستفادة من التقدم في النمو الاقتصادي والإجتماعي والثقافي، وبما أن العراق قد مر بظروف صعبة للغاية فهو الآن بأمس الحاجة لمثل هذه السياسة من أجل الإستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية. ولا يمكن ان تتحقق الرؤى التنموية دون ان يقرر المجتمع ترك النزاعات والصدامات الدموية وتغليب المصلحة العامة، والعمل من المجتمع ككل وليس لحساب طائفة او قومية على حساب اخرى. فالمجتمع هو البيئة الاساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة مهما بذلت الحكومات جهدا من اجل تحقيق ذلك.

المبحث الثاني: أشكال العنف في المجتمع العراقي ما بعد حقبة التسعينات حتى المرحلة الحالية

توجد ثلاث أنواع من العنف المجتمعي ندرجها فيما يأتي[12]

١.العنف الذاتي: بالإنجليزية Self Directed Violence: يُعرّف بأنّه أي عمل يفعله الشخص عمدًا للتسبب بإصابة نفسه، كالانتحار.[13]

٢.العنف بين الأشخاص: بالإنجليزية Interpersonal Violenceيُعرّف بأنّه العنف الموجّه بين الأفراد ويقسم إلى نوعين فقد يكون بين أشخاص بينهم صلة قرابة مثل العنف بين الأزواج أو بين الوالدين تجاه أطفالهم، أو إساءة معاملة المسنين، أما النوع الثاني فيكون اعتداء أشخاص غير معروفين على الضحية مثل الاعتداءات التي تحدث في أماكن العمل[14].

٣.العنف الجماعي: بالإنجليزية Collective Violenceيُعرّف بأنّه عنف ترتكبه مجموعة من الأشخاص تجاه فرد أو مجموعة من الأفراد ويُقسم إلى ٣ أقسام وهي العنف السياسي، والعنف الاقتصادي، والعنف الاجتماعي من الأمثلة على ذلك إطلاق نار جماعي من أشخاص تجاه مجموعة أخرى من الأشخاص.[15] في دراسة إحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية ظهر تعرّض ما يزيد عن ٥٥٪ من المراهقين للعنف المجتمعي، يُعدّ العنف المجتمعي هو السبب الثاني في قتل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-٢٤ سنة، كما أنّ ٣٢٪ من طلاب المدارس الثانوية قد تعرضوا للعنف المجتمعي الذي أدّى في النهاية إلى الاشتباك بالأيدي، ومن الجدير بالذكر أنّ الأحياء الفقيرة يتعرّض سكانها للعنف المجتمعي بشكلٍ أكبر من المدن والأحياء المتحضرة.[16] كما وتتعرض النساء للعنف المجتمعي فإنّ نسبة ٣٥٪ من نساء العالم قد تعرضن للعنف، إمّا الجسدي أو النفسي أو الجنسي من قبل أزواجهن، كذلك فإنّ ٧٪ من النساء قد تعرضن للعنف والاعتداء الجنسي من قبل أشخاص ليس لهن علاقة بهم، كما أنّ ٣٨٪ من جرائم قتل النساء يرتكبها أزولجهنّ.

اذ تُعرّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنّه "أيّ فعل عنيف تدفع إليه "عصبية الجنس" ويترتب عليه، أو يرجّح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحيـــة الجسمانيـــة أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمـــان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة "[17]. ويشير تعبير "عنف العشير" إلى سلوكيات ينتهجها عشير أو شريك سابق تتسبب في أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أم الجنسية أم النفسية، بما في ذلك الاعتداء البدني والإكراه الجنسي والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة.

أما العنف الجنسي: فهو "أي فعل جنسي أو محاولة لممارسة فعل جنسي أو فعل آخر موجه ضد النشاط الجنسي لشخص ما باستخدام الإكراه، من جانب أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، في أي مكان. ويشمل العنف الجنسي الاغتصاب، الذي يكون بالإجبار أو الإكراه، أو الشروع في الاغتصاب أو الملامسة الجنسية غير المرغوبة وأشكال أخرى غير قائمة على الملامسة"[18]. وقد أسفرت عمليات الإغلاق أثناء اندلاع جائحة كوفيد-١٩ والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها عن ارتفاع معدلات تعرض النساء للإيذاء على يد عشرائهن ولعوامل غير معروفة، وقيّدت في الوقت نفسه سبل حصولهن على الخدمات وقد تؤدي حالات الأزمات الإنسانية والتشريد إلى تفاقم معدلات العنف القائم، من قبيل العنف الممارس على يد العشير، وكذلك العنف الجنسي الممارس على يد غير الشريك، وقد تسفر أيضاً عن ظهور أشكال جديدة من العنف ضد المرأة. اذ يمثل العنف تجاه المرأة وخصوصاً عنف العشير والعنف الجنسي، مشكلة مستديمة وكبيرة من مشاكل الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي تتمتع بها المرأة. اذ تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة) أن واحدة من كل ٣ نساء (٣٠٪) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك. اذ يُمارس العشير هذا العنف في معظمه. وعلى الصعيد العالمي ككل، تفيد ثلث النساء تقريباً (٢٧٪) اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني و/ أو الجنسي على يد عشرائهن. وان عنف العشير والعنف الجنسي ناجمان عن عوامل تنشأ على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع عموماً على نطاق أوسع، وتتفاعل مع بعضها البعض لزيادة المخاطر أو تقليلها.

وترتبط بعض تلك العوامل بارتكاب الفرد للعنف وبعضها الآخر بالوقوع ضحية له، فيما يرتبط بعضها بالحالتين معاً.[19] وفيما يلي العوامل المرتبطة بكل من عنف العشير والعنف الجنسي:

ان تدني مستويات التعليم يسهم في رفع امكانية ارتكاب العنف الجنسي والوقوع ضحية له؛ كما وان تعرّض الطفل لإساءة المعاملة في السابق كارتكاب العنف الجنسي عليه والوقوع ضحية فيه؛ فضلاً عن مشاهدة العنف الأسري؛ واضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع لارتكاب العنف؛ وتعاطي الكحول على نحو ضار؛ فضلاً عن سلوكيات الاسترجال الضارة، بما في ذلك وجود عدة شريكات أو مواقف تتغاضى عن العنف؛ ويضاف لها المعايير المجتمعية التي تمنح الرجل امتيازات أو ترفع من قدره وتحط من قدر المرأة؛ بالاضافة لتدني فرص العمل المدفوع الأجر المتاحة للمرأة، وتدني مستويات المساواة بين الجنسين من القوانين التمييزية سواء بالقانون والتشريع والعرف المجتمعي فضلاً عن السطوة العشائرية على الحياة الاجتماعية، وما إلى ذلك. أما العوامل المقترنة تحديداً بعنف العشير اهمها التعرض للعنف سابقاً ، والخلافات ومشاعر الاستياء بين الزوجين ، بالاضافة لصعوبات التواصل بين الشركاء، لاسيما سلوكيات الذكور المتسلطة تجاه شريكاتهم.

أما العوامل المقترنة تحديداً بارتكاب العنف الجنسي فهي: المعتقدات المتعلقة بشرف الأسرة والعفاف؛ المذاهب الداعية إلى تمتع الذكور بالاستحقاقات الجنسية؛ فضلا عن ضعف العقوبات القانونية المفروضة على مرتكبي العنف الجنسي من الذكور ، والشدة والحزم بتطبيق جميع انواع العقوبات على الاناث لنفس العمل الذي ينفذ منه الذكر، او لا يُسائل فيه قانونا وعُرفاً .

المبحث الثالث: السياسات والبرامج الحكومية والأهلية في محاربة العنف في المجتمع

تشعَّبت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنزاعات العنيفة منذ وقت طويل. اذ يرتبط السلام بالتنمية ارتباطا وثيقا. ومن اكبر عوامل التثبيط للتنمية الاقتصادية هي النزاعات المسلحة إلى درجة أنه يشار إليها أحيانا بعبارة "التنمية العكسية"، كما ويرتبط النمو الاقتصادي المستدام بشكل وثيق بتعاظم فرص تحقيق السلام. وليس مستغربا في ذلك السياق أن تحقق منطقة شرق آسيا معدَّل أداء أفضل من غيرها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، في ضوء "السلام المستديم" الذي شهدته منذ عام ١٩٧٩، وهي فترة لم تشهد فيها المنطقة أية نزاعات بين الدول، بينما تراجعت بشكل حاد أحداث الحرب الأهلية والعنف الأحادي الجانب معا. وليس مستغربا بذات القدر أن أقل البلدان إنجازا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي الدول المتضررة من النزاعات، ومنها بلدنا الذي يعاني من الازمات المتوالية ، ورغم كل مامر على الشخص العراقي الا أنه كثيراً مايُقال ان الشخصية العراقية بأنها شخصية (طيبة ومحبة للخير والسلام ، وعطوفة وغيورة، ومتسامحة وكريمة وصبورة) وغيرها من الصفات الخلقية الرفيعة، لكن على الرغم هذه الصفات الحميدة بالشخصية العراقية ، فأنه ثبت من خلال دراسة ومعايشة المجتمع العراقي بأن الشخصية العراقية شخصية عنيفة نسبياً تميل في ظروف معينة نحو العنف والاعتداء على الاخر لافتقارها اغلى ثقافة الحوار الجيد الهادئ بالتعبير عن مطالبها . كما انه الغالب لا تعترف بالخطأ حال وقوعه ، خالقة شتى الاعذار والمبررات لذاتها (الانا الاعلى) في ممارسة العنف. فالعنف حاضر بقوة في بلادنا ومجتمعنا على مر العصور بل هو حاضر حتى في حواراتنا ومجالسنا ولعب اطفالنا وقصائد التي نحب، بل حتى في المزاح وأوقات الهزل واللهو لاسيما بين الذكور.

ورغم ان المجتمع العراقي ليس منفرداً بظاهرة العنف، الا أن هناك مجتمعات يشكل العنف سمة ثقافية بارزة فيها فهناك حمامات من الدماء قد جرت في تاريخ البلدان، وما زالت تجري في مختلف بقاع العالم مثل العنف الدموي الذي ساد في أوربا بالقرون الوسطى والحروب الاهلية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر ولبنان وافغانستان وباكستان وغيرها من الدول. اذاً فالعنف ليس موجود في العراق فحسب بل هو حاضر في الدول والمجتمعات كافة القديمة منها والحديثة، المتقدمة منها والنامية، لكن بنسب متفاوتة.

وإن ما نجده في تاريخ العراق منذ أقدم العصور وحتى الآن هو مختلف، فهذا التاريخ لا يزدحم بأحداث العنف الدموي والظلم والقسوة الشرسة فحسب بل أن تلك الأحداث والوقائع التاريخية المشحونة بالعنف الدموي تمر على نحو ظاهر للاتصاف بالمبالغة والتطرف والتصعيد اللامعقول في أداءها- المعاني جميعا والإيغال في تطبيقها وممارستها إلى الحد الأقصى، أي المبالغة بالعنف الدموي والمبالغة بالقسوة والظلم والمبالغة في الشراسة والدموية خلال للتعامل القضايا والنشاطات الإنسانية بمختلف أشكالها ومستوياتها،[20]

ونعني بكلمة المبالغة هنا مدلولين اثنين:

-المدلول الأول: أن الحدث التاريخي المصنف ضمن أحداث العنف الدموي في العراق يحمل في أسلوبه ومنهجه وتنفيذه وتفاصيله صوراً مشددة من القسوة البشعة والهمجية الشنيعة والإيغال في ممارسة الأذى والتنكيل والانتقام وسفك الدماء على أوسع مدى وربما اختلف في درجة القسوة والشدة عما يماثله ويشبهه في البلدان الأخرى.

-المدلول الثاني: أن الأحداث والوقائع المصنفة من هذا النوع هي من الكثرة والانتشار والتزاحم إلى الحد الذي طبعت بطابعها الفائق القسوة عموم مسيرة التاريخ في هذه البلاد الصغيرة جغرافيا.

ولتوضيح الفكرة بصورة جلية أمام القارئ نقول: أننا لا نريد أن نبرهن هنا على وجود العنف الدموي والقسوة في حياة العراق ومسيرته التاريخية فحسب بل ايضاً الى وجود التطرف والمبالغة في تنفيذ العنف والقسوة والدموية، وسنحاول أن نثبت ذلك بالشواهد والوقائع والأحداث المستمدة من التاريخ العراقي لتسليط الضوء على هذا الموضوع الفريد وتشخيص بعض الجوانب المتميزة في طبيعة السلوك الاجتماعي لسكان هذه البلاد/الحكام والرعية ورصد مظاهر العنف والدموية كنزعة سيكولوجية ثابتة في حياة المجتمع العراقي[21].

ورُبَ قائل يمكن أن يقول أن فصولاً كثيرة من العنف وسفك الدماء والمجازر قد جرت على أرض العراق نفذها حكام أو قادة أو غزاة جاؤوا من خارج العراق، بروح حاقدة لا مسؤولة وبأعلى أشكال القسوة والتطرف والهمجية، رغم إرادة أهل البلاد المغلوبين على أمرهم وربما دون مشاركة منهم وهذا ما يوجب إسقاطه وعدم إدراجه في مسيرة العنف المرتكب من قبل العراقيين أهل البلاد ذاتهم أو المقيمين فيه لأنه عنف مُسلط من الخارج. وللرد على مثل هذا التساؤل يمكن ان نقول:

ان موجات عديدة من العنف الدموي بدوراته المتعاقبة قد جرت ونفذت في العراق كان أبطالها ومنفذوها أشخاصاً غرباء أو دخلاء أو غزاة جاؤوا من خارج بلاد وادي الرافدين لكن ذلك لا يمنع من إدراجه ضمن أحداث العنف العراقي والسبب في ذلك هو أن هذا العنف قد نفذ على أرض العراق ومورس بحق الناس والبشر والسكان والمدن العراقية فكان أهل العراق ومدنه حطباً

له ووقوداً، كما أنه في كل مرة تغرق البلاد بحمامات من الدم والضحايا والقتلى والدمار والتخلف وهو بذلك يدمر الاستقرار وينسف الأمن والأمان ويخرب طبيعة الناس والحياة الاجتماعية ،ويحرفها، كما يوقف مسيرة البلاد الحضارية ويقطعها عن التواصل مع ماضيها الحضاري العريق فتتعمق مظاهر التخلف وتتدهور دلائل الحضارة على كل صعيد في الحياة والمجتمع، غير أن الأهم في ذلك كله هو ما تخلفه مثل تلك الموجات المدمرة من العنف الشرس من جروح وآثار نفسية بالغة الأثر والعمق في طبائع أهل البلاد، وما تتركه من أحقاد سوداء لا تنطفي وشارات دفينة وأحزان ومآس اجتماعية وذكريات مؤلمة تبقى تترسب ببطء في أعماق الذات العراقية عبر عصور زمانية عديدة لتؤثر بالتدريج في تركيب البنية النفسية السوية للإنسان العراقي وحرفها عن مسارها الطبيعي فينعكس ذلك بمرور السنين على السلوك والتصرفات اليومية في عموم النشاط الاجتماعي والإنساني للفرد العراقي دون وعي منه ودون إدراك مسبق لديه برداءة وسوء ذلك السلوك وطبيعته المتخلفة والهمجية. ومهما يكن من أمر فإن هذا الجهد المتواضع هو محاولة للإسهام في تشخيص طبيعة هذه الظاهرة وتحديد الحلول الضرورية والمناسبة لمعالجتها والسيطرة على نتائجها المأساوية الخطيرة التي عانى أو يعاني منها الحكام والشعب في بلاد الرافدين حتى اليوم. وقد لا يكون من السهل الإحاطة في بحث واحد مختصر بجميع جوانب هذا الموضوع الواسع والمعقد والشائك، المرتبط بعلم التاريخ والجغرافيا والانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع في آن واحد، إلا أن تسليط الضوء على أي جانب منه يبقى هاماً وحيوياً ومفيداً وسط هذه المعاناة الكارثية التي ما زال يعيش فيها الملايين من أبناء العراق منذ أقدم العصور وحتى اليوم ومالاليات التي يمكن ان تَّحِد من هذه الظاهرة المتأصلة بسلوكيات المجتمع بمختلف مسمياته ومواقعه ومسؤولياته ومستوياته العلمية .

وأهم انواع العنف هو العنف المجتمعي في مجتمع الدراسة فيمكن نتحدث عن الواضح منه وهو العنف ضد الفئات الهشة بالمجتمع وهم الاطفال والنساء ، ولمون شريحة النساء تمثل نسبة كبيرة من المجتمع، فسنجد أن العنف ضد النساء يمثل واحدا من اهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية لتحسين واقع المرأة وتمكينها في العراق لكونها نصف المجتمع الذي لو استثمرت قدراته فعلياً، لأحدثت قفزة نوعية نحو تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة، لكن لغياب الوعي والفهم المعمق للعوامل والأسباب الجذرية للعنف تجاههم، لاسيما لدى النساء أنفسهن وصناع القرار وواضعي السياسات بمناهضة العنف ضد المرأة.

ويمكن الاشارة الى ان استمرار الحروب وانتشار الإرهاب والتطرف، وغلبة الأعراف العشائرية على المنظومة القانونية، ساهمت في ارتفاع مستويات العنف الجسدي والجنسي وبروز ظواهر وممارسات ضارة قائمة على التمييز وعدم المساواة بالحقوق مقابل كم الواجبات، التي تعززت وتداخلت مع الموروث الاجتماعي والثقافي، التي تعمل هذه العوامل الى الحيلولة دون الإبلاغ عن حالات العنف وملاحقة مرتكبيه، والباحثة أحد اللاتي تعاني من ذلك، لحفظ كيان الاسرة عن التمزق والرأفة بالأطفال الذين لاذنب لهم ليعيشو في بيئتين مختلفة قد تملؤها احقاد الابوين واسرهم تجاه بعضهم لو تطور الامر وتم الابلاغ عنه رسمياً، ذلك على الرغم من كفالة الدستور العراقي بمنع كافة اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمجتمع لكن الواقع يعج بأحداث العنف اليومية. كما ان الخوف من وصمة العار للمطلقة او المهجورة او المُعنفة ونبذ العائلة والمجتمع، او التعرض للانتقام، وضعف اجراءات العدالة الجنائية وماتحتويه من ثغرات، افقد

النساء المتعرضات للعنف القدرة على الإبلاغ او البحث عن وسائل الدعم والحماية اللازمة، واعاق وصولهن للعدالة، ما زاد من استضعافهن وهشاشتهن وتبعيتهن للغير وقبولهن بما يتعرضن له من عنف. كما ولايزال العنف الاسري يشكل خطرا كبيرا يواجه كبار السن والاطفال لاسيما من النساء والفتيات في بلدنا، وتعد هذه الانتهاكات والممارسات امرا عاديا ومسكوت عنها، في اطار المنظومة الابوية التي تستمد تأثيرها من العادات والتقاليد، ولا يسمح للضحية بالإبلاغ ورفع الشكوى ضد معنفها، مما يجعله يتمادى في انتهاكاته، في ظل المادة ٤١ /أ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، التي منحت حق التاديب للزوجة والأولاد، وعدم تشريع قانون العنف الاسري، بالرغم من حملات المدافعة لمنظمات المجتمع المدني بهذا الشأن، ورغم حالات القتل والتعذيب اليومية للنساء والاطفال ومنها حادثة قتل الطفل موسى بكل وحشية بعد سلب وصايته من والدته بالتهديد والترهيب.

اذ اظهرت الجهود الحكومية قصورا في معالجة او الحد من جرائم العنف الاسري، بالرغم من إقرارها لاستراتيجية مناهضة العنف ضد النساء في (٢٠١٨ – ٢٠٣٠)، وتشكيل مديرية حماية الاسرة والطفل من العنف الاسري في وزارة الداخلية منذ٢٠٠٩. فلازالت الخدمات الطبية ,والقانونية وبرامج الارشاد النفسي والاجتماعي، وخبرات مقدمي الخدمات والعاملين في هذا المجال تتسم بالضعف، بالإضافة الى عدم توفر دور للإيواء (باستثناء اقليم كردستان)، وافتقار نظام الاحالة إلى المنهجية المؤسساتية. وبالرغم من إقرار قانون مناهضة العنف ضد النساء في إقليم كردستان العراق رقم ٨ لسنة ٢٠١١، ومثابرة حكومة الإقليم ومنظمات المجتمع المدني في الحد من العنف، الا ان ممارسته لا تزال مستمرة فقد بينت الإحصاءات الرسمية[22] لوزارة الداخلية ٢٠١٨، قتل ٩١ امرأة أو "انتحرن" في إقليم كردستان، و٢٠٣ نساء إما "أحرقن أنفسهن" أو أحرقن، وسُجلت ٨٧ حالة اعتداء جنسي، و١٩١ ٧ امرأة اشتكت من التعرض لأعمال العنف " فضلا عن جرائم القتل بدعوى غسل الشرف (العار) المطبقة على الضحية (المرأة) مع بقاء الجاني (الرجل) طليقاً ودون أي مساس. اذ تحصل هذه الجرائم عادة عن طريق أحد الأقارب المرأة المجنى عليها، اذا ما شاب سلوكها شيئا يمس بشرف الأسرة، أو حتى اشتباه او وشاية غير مؤكدة، اذ تعتبر المرأة مقياسا لشرف الاسرة والقبيلة. وترتفع معدلات هكذا جرائم بالمناطق الريفية عنها في المدينة، لكن لا تتوفر احصائيات دقيقة وموثقة، فغالبا ما تسجل هذه الجرائم ضد مجهول او قضاء وقدر عن طريق الانتحار او الحرق. واعتبرت المادة (١٢٨- أ) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٩ المعدل، ان القتل لباعث شريف عذرا مخففا للعقوبة، كذلك المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٩ المعدل, اعتبرت كل رجل قتل او اعتدى بالضرب المفضي الى الموت او العاهة المستديمة على زوجته او احدى محارمه او شريكها عند وجودهما في حالة تلبس بالزنا فأن عقوبته لا تزيد عن ثلاث سنوات وللقاضي سلطة تقديرية في تخفيف تلك العقوبة حيث يحكم القاضي عادة بستة اشهر او سنة مع وقف التنفيذ ,ولا يجوز ان تشدد العقوبة على القاتل, اما اذا قتلت المرأة زوجها في حالة تلبسه بالزنا فإنها تعاقب بالعقوبة المقررة قانونا دون اي تخفيف.[23]

فضلاً عن زواج القاصرات فهي ظاهرة شائعة في المجتمع العراقي. اذ يُقدر [24]أن حوالي ربع الفتيات يتزوجن قبل سن الثامنة عشرة (بما في ذلك ٥٪ من الفتيات المتزوجات في سن الخامسة عشرة). كما اشارت التقارير[25] ان ٨٠٪ من هذا الزواج يتم خارج المحكمة. كما ومنحت المادة الـ(٨) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ، استثناء من شروط الأهلية لزواج القاصر سواء الفتى أو الفتاة، ممن اكملوا ١٥ سنة من العمر وبموافقة الولي الشرعي،

وبإذن القاضي. كما منح القاضي الإذن بزواج من بلغ الخامسة عشراو مادونه (١٢سنة) من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك، ولم يشترط القابلية العقلية والنضج العقلي، مما يجعل زواج الصغير ممكن حسب اجتهادات القاضي واجتهادات المذهب الذي ينتمي له.

أما جرائم الاتجار بالبشر لاسيما النساء والفتيات واستدراجهن للعمل ضمن شبكات الدعارة بشكل لافت في العراق وخارجه خاصة بعد ٢٠١٤، اذ انتشرت هذه الظاهرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. والتي ساهم فيها الانفلات الأمني والافلات من العقاب واستشراء الفساد في تصاعد نسب هذه الجرائم في مختلف محافظات العراق. وعلى الرغم من تشريع قانون مكافحة الاتجار بالبشر٢٨ لسنة ٢٠١٢، الإجراءات الحكومية غير فعالة للحد من هذه الظاهرة، لضعف خبرات العاملين على مستوى التحقيق وجمع البيانات، ومتابعة وملاحقة شبكات الجريمة المنظمة. وكذلك ضعف البرامج التأهيلية والخدمات المقدمة للضحايا التي نص عليها القانون. وغالبا ما تواجه النساء و الفتيات في السجون العراقية احكاما قاسية بتهمة جريمة البغاء، التي تصل احيانا الى الاعدام والسجن ١٥ عاما. وتجدر الاشارة الى انه يُمكن أن يؤثر العنف سلبياً على صحة المرأة البدنية والنفسية والجنسية وصحتها الإنجابية، كما ويتسبب في ضعف المناعة وزيادة خطورة الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري، ويؤدي قطاع الصحة دوراً هاماً في تزويد المرأة المعرضة للعنف بالرعاية الصحية الضرورية، بوصفه مدخلاً لإحالتها إلى خدمات دعم أخرى قد تلزمها. ، وتعدّ أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمعايير المتعلقة بتقبل العنف ضد المرأة سبباً جذرياً لممارسة العنف ضدها.

مما تقدم نستطيع ان نستنتج ان هناك ثمة قصور على مستوى التشريعات وبناء وتنفيذ والسياسات الوطنية، والعمل الجاد لمناهضة العنف ضد النساء، لمواجهة العادات والتقاليد التي ساهمت بترسيخه في النظم الاجتماعية والثقافية والقانونية للمجتمع، فلازالت القوانين الجنائية غير مستجيبة للحد والتصدي لهذه الجرائم، بما تتضمنه من مواد تمييزية تكرس العنف ضد النساء، ولا تنسجم مع معايير العدالة والمساواة التي نصت عليها اتفاقية سيداو، وصادق عليها العراق في عام ١٩٨٦.

ولابد من الاشارة الى خطة العمل العالمية التي قامت بها الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية في أيار٢٠١٦ بشأن تعزيز دور النظم الصحية في التصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات وضد الأطفال.[26] ، وتتعاون المنظمة مع الشركاء على القيام بما يلي:

- إنشاء قاعدة بيّنات عن حجم العنف ضد المرأة وطبيعته في أماكن مختلفة، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل توثيق ممارسات هذا العنف وتقدير معدلاته وعواقبه، بوسائل منها تحسين أساليب تقدير العنف ضد المرأة في سياق رصد بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وهذا الأمر ضروري لفهم المشكلة من حيث حجمها وطبيعتها على الصعيد العالمي والشروع في اتخاذ إجراءات بشأنها على المستويين القُطري والعالمي.

- تعزيز البحوث والقدرات اللازمة لتقييم التدخلات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له.

-إجراء بحوث عن التدخلات من أجل اختبار وتحديد التدخلات الفعالة التي ينفذها قطاع الصحة لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة.

- وضع مبادئ توجيهية وأدوات تنفيذية لتعزيز تصدي قطاع الصحة لعنف العشير والعنف الجنسي وتوليف البينات على التدابير الفعالة في الوقاية هذا العنف.

المصادر

١. أليكس ج. بيلامي، مدير مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمسؤولية عن الحماية، وأستاذ دراسات السلام والنزاع في جامعة كوينزلاند، أستراليا.
٢. خطة العمل العالمية بشأن تعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخاصة الاناث والاطفال.
٣. تقارير منظمات المجتمع المدني، بحسب موقع رئاسة الوزراء ، المنظمات غير الحكومية.
٤. بوزيان الرحماني هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التيسير، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع: www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm.
٥. حافظ ، نبيل عبد الفتاح، وقاسم ، نادر فتحي.(١٩٩٣م) مقياس عين شمس لاشكال السلوك العدواني لدى الاطفال. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية.ص٧٠.
٦. ابراهيم .عبدالله ، وعبدالحميد ومحمد نبيل .(١٩٨٢.(العدوانية وعلاقتها بموضوع الضبط وتقدير الذات، مجلة علم النفس والهيئة المصرية العامة للكتاب والعدد ٣٠ ، ص٦٧.
٧. أ.م.د سلطان جاسم النصراوي , التنمية المستدامة، كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء، ٢٠١٦،س٣٤.
٨. تقديرات عن معدلات انتشار العنف ضد المرأة، ٢٠١٨. تقديرات عالمية وإقليمية ووطنية عن معدلات انتشار عنف العشير ضد المرأة وتقديرات عالمية وإقليمية عن معدلات انتشار العنف الجنسي ضد المرأة على يد غير الشريك. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠٢١.
٩. جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو ٢٠١٦ خطة عمل عالمية بشأن تعزيز دور النظم الصحية في التصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات وضد الأطفال.

[1] أليكس ج. بيلامي، مدير مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمسؤولية عن الحماية، وأستاذ دراسات السلام والنزاع في جامعة كوينزلاند، أستراليا.

[2] حافظ ، نبيل عبد الفتاح، وقاسم ، نادر فتحي.(١٩٩٣م) مقياس عين شمس لاشكال السلوك العدواني لدى الاطفال. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية.ص٧٠

[3] ابراهيم .عبدالله ، وعبدالحميد ومحمد نبيل .(١٩٨٢.(العدوانية وعلاقتها بموضوع الضبط وتقدير الذات، مجلة علم النفس والهيئة المصرية العامة للكتاب والعدد ٣٠ ، ص٦٧

[4] حافظ ، نبيل عبد الفتاح، وقاسم ، نادر فتحي، مصدر سابق،ص٩

[5] – مقال .تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات: قراءة في التقرير الإقليمي: حالة العراق

أ.م.د سلطان جاسم النصراوي , التنمية المستدامة، كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء، ٢٠١٦،س٣٤.

[٦] . موقع الرياض : العنف المجتمعي.. أسباب وحلول ، https://www.alriyadh.com/١١٣١٢٣٤

[٧] . أليكس ج. بيلامي، مدير مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمسؤولية عن الحماية، وأستاذ دراسات السلام والنزاع في جامعة كوينزلاند، أستراليا.

[٨] . عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.univ-chlf.dz/topic/doc/mdm

[٩] . فاتنة أبو العافية، موقع موضوع ، مفهوم العنف المجتمعي وأنواعه، التدقيق بواسطة:سجى الدقامسه في ٢٩- اب ٢٠٢١

[١٠] . تقديرات عن معدلات انتشار العنف ضد المرأة، ٢٠١٨. تقديرات عالمية وإقليمية ووطنية عن معدلات انتشار عنف العشير ضد المرأة وتقديرات عالمية وإقليمية عن معدلات انتشار العنف الجنسي ضد المرأة على يد غير الشريك. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠٢١

[١١] . "Safety and Children with Disabilities", cdc, Retrieved 21/8/2021. Edited.

[12] "Overview and Summary: Societal Violence: What is Our Response?", nursingworld, Retrieved 21/8/2021. Edited

[13] "Safety and Children with Disabilities", cdc, Retrieved 21/8/2021. Edited.

[14] "Definition and typology of violence", who, Retrieved 21/8/2021. Edited.

[15] The same source "Overview and Summary: Societal Violence: What is Our Response?"

[16] "Social violence", child-encyclopedia, Retrieved 22/8/2021

[17] الأمم المتحدة. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٣.

[18] جمعية الصحة العالمية في أيار/ مايو ٢٠١٦ خطة عمل عالمية بشأن تعزيز دور النظم الصحية في التصدي للعنف بين الأفراد، وخصوصاً ضد النساء والفتيات وضد الأطفال.

[19] منظمة الصحة العالمية، كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي، مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية. تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وآثارهما الصحية. منظمة الصحة العالمية: جنيف، ٢٠١٣.

[20] بوزيان الرحماني هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التيسير، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع: www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm

[21] مركز عدل لحقوق الانسان: https://adelhr.org/portal/٦٠٥٩ .

[22] الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية ٢٠١٨ .

[23] تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان للامم المتحدة في اذار ٢٠١٥

[24] حسب احصائيات منظمة اليونيسيف .

[25] تقارير منظمات المجتمع المدني، بحسب موقع رئاسة الوزراء ، المنظمات غير الحكومية.

[26] خطة العمل العالمية بشأن تعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد، وخاصة الاناث والاطفال.